

التخاصية في الاردن

لهذا التخاصية في الاردن ؟

تبنت الحكومات الاردنية المتعاقبة نظام الاقتصاد الحر الذي يعتمد على المبادرة الفردية والتكيف مع عوامل العرض والطلب، وفي الوقت ذاته كان للقطاع العام دور حيوي وهام في رسم السياسات الاقتصادية وتوجيهها نحو مصلحة الاقتصاد الوطني بها في ذلك سياسات الدعم والتسعير للسلع والخدمات كلها كان ذلك لازماً، وامتد دور القطاع العام ليشمل انشاء مشاريع البنية الاساسية وتطويرها وصيانتها وكذلك المشاركة مع القطاع الخاص في انشاء المشاريع الانتاجية الكبيرة كالمشاريع التعدينية في الاسمنت والفوسفات والبوتاس وخدمات الكهرباء والاتصالات والنقل العام والاستثمار في السياحة والصناعة وغيرها من المشاريع عندما كان القطاع الخاص غير قادر منفرداً على تحمل اعبائها او لارتفاع درجة المخاطرة فيها

ولكن بمرور الوقت وتنامي دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية وازدياد الروح الريادية لدى قطاع كبير من رجال الاعمال والمستثمرين الاردنيين في الداخل والخارج وازدياد الاعباء الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والتنظيمية للحكومة، جاء توجه الحكومة الاردنية نحو سياسة التخاصية في مطلع الربع الاول من عام 1985 مستهداً من روح كتاب التكلفة الهلكي السامي للحكومة آنذاك الذي حث على تشجيع القطاع الخاص ليأخذ دوره الريادي في التنمية الاقتصادية في معظم القطاعات بها فيها الصحة والتعليم

لقد جاءت عملية التخاصية كجزء من حزمة اقتصادية متكاملة تبنتها الحكومة منذ بداية التسعينات في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي والاعتماد على الذات في اعباء الازمة الاقتصادية التي حلت بالاقتصاد الوطني. هذا بالإضافة الى المستجدات الاقتصادية العالمية في مجال العولمة وازدياد المنافسة وإزالة الحواجز الجمركية والادارية لتحرير التجارة العالمية وتحقق رؤوس الاموال وثورة المعلومات والاتصالات، وضرورة الانفتاح الاردني على العالم سواء باتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الاوروبي والانضمام الى منظمة التجارة العالمية او التوجه نحو منطقة تجارة حرة عربية واختراق اسواق جديدة غير تقليدية. كما تتوخى الحكومة من عملية التخاصية تحقيق اهداف اقتصادية متعددة بالمقاييس الاقتصادية الكلية والجزئية

لم تكن عملية التخاصية في المهلكة ترفاً اقتصادياً او تقليعة جديدة او محاكاة لتجارب دول اخرى وانما املتها وفرضتها الدراسات والمسوحات التي اجريت على مشروعات القطاع العام والتي اكدت نتائجها على ان درجة كبيرة من عدم الكفاءة الادارية والتشغيلية تسود مؤسسات وشركات القطاع العام اضافة الى هدر المال العام والتزهل الاداري وتدني الخدمات التي تقدمها وارتفاع الديونية في حين تحقق شركات القطاع الخاص عوائد ونتائج افضل وتولد فرص عمل افضل نظراً لارتفاع الكفاءة الادارية والتشغيلية فيها

اهداف التخاصية في الاردن

تهدف عملية التخاصية إلى تحقيق الاهداف الرئيسية التالية :

1. رفع كفاءة المشروعات وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية من خلال تفعيل قوى السوق وإزالة الاختلالات والتشوهات الاقتصادية
2. تحفيز الادخارات المحلية وجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة المحلية والعربية والاجنبية من خلال فتح الأسواق وإلغاء احتكار الدولة
3. وقف نزف المال العام على شكل مساعدات أو قروض مهنودة للمشاريع الخاصة، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيف العبء المالي عن كاهل الخزينة

4. الحد من الحاجة للجوء إلى الاقتراض الخارجي لغايات تغطية عجوزات المشاريع القائمة أو تمويل المشاريع الجديدة

5. تعميق سوق رأس المال المحلي وتوجيه المدخرات الخاصة نحو الاستثمارات طويلة الأمد

6. تسهيل الحصول على التكنولوجيا وأساليب الإدارة الحديثة اللازمة للمنافسة في الأسواق العالمية، والوصول إلى أسواق جديدة ومستقرة

مسيرة الخصخصة في الاردن

- لتنظيم عملية الخصخصة في الاردن، قامت الحكومة بإنشاء وحدة خاصة في رئاسة الوزراء في شهر تموز من عام 1996 سُميت بالوحدة التنفيذية للخصخصة، ويقوم مجلس أعلى برئاسة رئيس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء ومدراء الدوائر المعنية بالإشراف على هذه الوحدة. وتتلخص مهام هذه الوحدة بإجراء عمليات الخصخصة ضمن السياسة العامة للحكومة، وتقوم الوحدة بعدة أعمال من ضمنها: اختيار المشاريع التي سيتم خصصتها وتقييم هذه المشاريع ثم اختيار الطريقة المناسبة للخصخصة وكذلك تجهيز العروض للجهات المهتمة بهذه المشاريع وتقييم العروض المقدمة لخصخصة هذه المشاريع

- نظراً لأهمية موضوع الخصخصة في الاردن وبهدف توفير الإطار التشريعي اللازم، فقد تم خلال عام 2000 اصدار قانون الخصخصة رقم (25) لسنة 2000، حيث تضمن القانون احكاماً واضحة تنظم عملية الخصخصة وتتيح تنفيذها كما وفر القواعد اللازمة للاضفاء الشفافية والوضوح على إجراءات تنفيذ عمليات الخصخصة ضمن آليات تخضع لرقابة حكومية. وفيما يلي اهم ملامح هذا القانون

1- تأليف مجلس أعلى للخصخصة برئاسة رئيس الوزراء وعضوية كل من : وزير المالية، وزير الصناعة والتجارة، وزير التخطيط، وزير العدل، محافظ البنك المركزي، رئيس الهيئة التنفيذية للخصخصة، رئيس ديوان المحاسبة والوزير المختص عند بحث أي موضوع يتعلق بوزارته أو أي مؤسسة ترتبط به وثلاثة اشخاص من ذوي الخبرة يعينهم مجلس الوزراء بتنسيب من رئيس الوزراء

2- انشاء الهيئة التنفيذية للخصخصة التي تعتبر الخلف القانوني لوحدة التنفيذية للخصخصة، ومن اهم اهداف هذه الهيئة دراسة ومتابعة تنفيذ عمليات اعادة الهيكلة والخصخصة

3- انشاء صندوق عوائد الخصخصة يتولى المجلس الاعلى للخصخصة الاشراف عليه

4- اعطاء الحكومة قدرة تصويتية متميزة عن طريق السهم الذهبي الذي يخلوها الاعتراض على قرارات مجلس ادارة الشركة او هيئتها العامة اذا تطلبت المصلحة الوطنية العليا ذلك

- بدء عملية الخصخصة للمؤسسات والشركات الحكومية، وفيما يلي ايجازاً لاهم المراحل التي مرت بها:

· ملكية الحكومة في الشركات المساهمة العامة (محفظة اسهم المؤسسة الاردنية للاستثمار)

بلغت مساهمة الحكومة في الشركات المساهمة العامة حوالي 15% عند بدء عملية الخصخصة وانخفضت الى ما دون ال 8% بعد قيام الحكومة ببيع مساهمتها في معظم هذه الشركات، وتتركز معظم ملكية الحكومة في الوقت الحالي في شركة مناجم الفوسفات الاردنية وشركة الاتصالات الاردنية وشركة البوتاس العربية ومصفاة البترول الاردنية وشركة كهرباء محافظة اربد. وفيما يلي اهم ما قامت الحكومة بتنفيذه في هذا المجال :

بيع 87% من اسهم شركة الفنادق والسياحة الاردنية الى شركة زاره للاستثمار خلال عام 1995

(2) بيع كامل ملكيتها في عدد محدود من الشركات المساهمة خلال عامي 1996 و1997 (الورق والكرتون الاردنية، التبغ والسجائر الاردنية)

(3) بيع 33% من اسهم شركة الاسمنت الاردنية لشركة Lafarge الفرنسية خلال عام 1998

(4) بيع 1% من اسهم شركة الاسمنت الاردنية بسعر تفضيلي الى موظفي الشركة

(5) بيع 8% من أسهم شركة الاسمنت الأردنية الى مؤسسة الضمان الاجتماعي

(6) بيع كامل ملكيتها في عدد كبير من الشركات المساهمة خلال عام 1999 (بنك الاسكان، بنك القاهرة عمان، بنك الصادرات والتهويل، اللبان الاردنية، البتراء للنقل، الانتاج، الكهرباء الاردنية، الخزف الاردنية، الاجواخ الاردنية، الدباغة الاردنية)

(7) بيع اسهمها خلال العام 2000 في عدد من الشركات المساهمة العامة (العربية الدولية للفنادق، الاردنية لتجهيز الدواجن)

(8) قاوت الحكومة خلال عام 2001 ببيع مساهماتها في بعض الشركات المساهمة العامة (مصانع الورق والكرتون، المؤسسة الصحفية الاردنية/الرأي)

(9) قاوت الحكومة ببيع كامل حصتها خلال العام 2002 في شركة الخطوط البحرية الوطنية

(10) قاوت الحكومة خلال عام 2002 ببيع كامل حصتها في كل من شركة النقلات السياحية/جت، والشركة العامة للتعدين، وشركة تأجير وصيانة النليات والمعدات، وشركة الصيانة العامة، وشركة الملكية الاردنية للسياحة والسفر

(11) قاوت الحكومة خلال عام 2003 ببيع 50% من أسهمها في شركة البوتاس العربية الى شركة of Corporation Potash الكندية Saskatchewan

مؤسسة النقل العام

1. تقسيم خطوط المؤسسة الى اربعة وحدات امتياز

2. توقيع عقود لمدة عشرة اعوام مع ثلاث شركات محلية لتشغيل حافلات على خطوط داخل امانة عمان الكبرى، وتم تشغيل 165 حافلة حديثة على هذه الخطوط لخدمة المواطنين

الشركة الاردنية للسياحة والهيام المعدنية / حمامات ماعين تم في شهر نيسان عام 1999 توقيع عقد ايجار لمنتج حمامات ماعين لمدة 30 عاماً بين الشركة وانتلاف اكور / غندور. يقوم الانتلاف بموجب هذا العقد بتحديث مرافق المنتج وجعله نقطة جذب للسياحة العلاجية كما ويقوم الانتلاف بدفع نسبة من صافي دخل المنتج للشركة طيلة مدة العقد

الاتصالات الاردنية

1. وافق مجلس الوزراء بتاريخ 27/2/1996 على تحويل مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى شركة مساهمة عامة تملك الحكومة كامل أسهمها . وقرر مجلس الوزراء بتاريخ 18/10/1997 تحديد النسم التي ستطرح للبيع إلى الشريك الاستراتيجي بنسبة 40% من إجمالي اسهم الشركة

2. تم في 23/1/2000 بيع 40% من اجمالي اسهم الشركة الى انتلاف البنك العربي وشركة Telecom France وبيع 1% لصندوق ادخار موظفي الشركة و 8% لمؤسسة الضمان الاجتماعي

3. انشاء شركة هواتف خلوية موبايكم مملوكة بالكامل لشركة الاتصالات الاردنية بدأت العمل بتاريخ 15/9/2000

4. تم خلال الفترة (9/10 - 29/10/2002) طرح ما نسبته 15% من مساهمة الحكومة في شركة الاتصالات الاردنية والبالغة (37.5) مليون سهم للاكتتاب العام والخاص في الاردن والخليج العربي واوروبا، وقد تم الاكتتاب بـ (70%) من قيمة الاسهم المطروحة للاكتتاب والتي تمثل (10.5%) من رأسمال الشركة، وبذلك تصبح مساهمة الحكومة في رأسمال الشركة 41.5 بالمانه

مؤسسة سكة حديد العقبة

1. توقيع عقد ايجار لمدة 25 سنة مع انتلاف شركات امريكية وشركة قعوار الاردنية، تقوم الشركات بموجبه بتحديث وصيانة وتوسعة وتشغيل سكة حديد العقبة

2. انشاء خطين سكة حديدية (خط الشيدية وخط وادي 2) بطول 40 كم لتسهيل عمليات تصدير الفوسفات

1. تم في شهر نيسان عام 1999 توقيع عقد مع شركة Eaux Des Lyonnaises لإدارة شبكة المياه في منطقة عمان الكبرى
2. تمكن الاردن بعد توقيع هذا العقد من الحصول على قرض من البنك الدولي بقيمة 55 مليون دولار امريكي لصيانة شبكة المياه في منطقة عمان الكبرى

الملكية الاردنية

1. تم الغاء قانون مؤسسة عالية / الملكية الاردنية وتحويلها الى شركة مملوكة للحكومة بالكامل
2. تم فصل النشاطات المساندة كالسوق الحرة والتزويد وصيانة الطائرات والتدريب وترميم المحركات عن النشاط الرئيسي (الطيران)، وتم تسجيل هذه الوحدات كشركات مستقلة مملوكة بالكامل للحكومة
3. تم بيع شركة الاسواق الحرة للطائرات لشركة الديسا الاسبانية بمبلغ 60 مليون دولار
4. تم الاتفاق على بيع شركة مركز التدريب لشركة International Safety Flight Boeing
5. ابدت اربع شركات دولية مختصة في مجال تهوين الطائرات اهتماماً لشراء شركة مركز تهوين الطائرات
6. سيتم خلال العام 2001 طرح اسهم شركة مركز ترميم وصيانة المحركات للبيع من خلال عطاء دولي تنافسي
7. تم تسجيل شركة صيانة محركات الطائرات تهويداً لبيعها لمستثمرين متخصصين في مجال صيانة الطائرات من خلال عطاء دولي تنافسي
8. تم نقل كامل حصة الملكية الاردنية في كل من شركة عالية للضيافة وفندق عالية والرويال تورز الى شركة الملكية الاردنية الاستثمارية

اكاديمية الطيران الملكية الاردنية

1. وافق مجلس الوزراء بتاريخ 18/8/2000 على السير في اجراءات عملية اعادة هيكلة وتخصيص اكااديمية الطيران الملكية الاردنية
2. تشكيل لجنة توجيهية لاعداد استراتيجية العمل للمرحلة القادمة والخطوات التنفيذية الواجب اتخاذها
3. تشكيل لجنة فنية لمتابعة العملية بالتعاون مع خبير من البنك الدولي

قطاع الكهرباء

1. تحويل سلطة الكهرباء الى شركة الكهرباء الوطنية المملوكة بالكامل الى الحكومة
2. تم فصل أنشطة شركة الكهرباء الوطنية الى ثلاث شركات للتوليد والتوزيع والنقل وسيتم خصخصة نشاطي التوليد والتوزيع مع ابقاء نشاط النقل والتحكم الكهربائي مملوكاً للحكومة
3. تم تعيين شركة فختنر الالمانية الاستشارية للمساعدة في فصل الشركات

4. وفي اجتماعه بتاريخ 10/1/2001، وافق المجلس الاقتصادي الاستشاري على استراتيجية خصخصة قطاع الكهرباء والتي تتمثل باعداد مشروع قانون معدل لقانون الكهرباء النافذ لضمان استقلالية تامّة لهيئة تنظيم قطاع الكهرباء وفصل رئاستها عن الجهاز الحكومي وقد وافق مجلس الوزراء على ذلك، ومما يذكر بأن انشاء الهيئة سيكون بالاستعانة بخبرة مستشار مختص، على ان تشغل نشاطات الهيئة في مرحلة لاحقة كافة نشاطات قطاع الطاقة في اذار من عام 2001 وتم رفد الهيئة بالخبرات والكفاءات اللازمة لاداء عملها في نيسان من عام 2001، واستكمال اجراءات تعيين انتلاف فني وقانوني وهالي واداري في نفس الشهر ليتم اعداد دراسة حول استراتيجية خصخصة شركات توليد وتوزيع الكهرباء

في كانون ثاني 2002 بحيث تتضمن ما يلي :

تقييم الشركات قيد الخصخصة بأكثر من طريقة، وتقديم التوصيات بخصوص تطوير الاطار التنظيمي والقانوني لقطاع الكهرباء بما ينسجم مع اهداف جذب الاستثمار المحلي والاجنبي واعداد وثائق المعلومات الفنية حول الشركات المهني خصصتها في شباط 2002، واعتماد احد الاسلوبين التاليين للخصخصة: الاول وهو البيع لشريك استراتيجي، والثاني البيع للإنتلاف مجلس مالي وفني (مجموعة من المستثمرين المحليين تضم شريكا فنيا) واعتماد الاسلوب المفضل للخصخصة والسير بإجراءاته وانجازها في آذار 2002

قطاع البريد

1. وافق مجلس الوزراء بتاريخ 25/1/2000 على استراتيجية خصخصة قطاع البريد والتي بموجبها سيتم تعديل قانون البريد المعمول به حالياً للسماح للقطاع الخاص بالاستثمار في هذا القطاع وفصل ادارة البريد عن وزارة البريد والاتصالات وتحويلها الى شركة مساهمة عامة تمتلك الحكومة كامل اسهمها

2. وفي اجتماعه بتاريخ 10/1/2001، وافق المجلس الاقتصادي الاستشاري على استراتيجية خصخصة قطاع البريد والتي تركز على فصل قطاع البريد عن وزارة البريد والاتصالات وتحويل ادارة البريد الى شركة مساهمة مملوكة للحكومة وفتح قطاع البريد للمنافسة والاستثمار من قبل القطاع الخاص وانشاء هيئة تنظيم لقطاع البريد تحت مظلة هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بشكل يتوافق مع بدأ استقلالية الهيئات الرقابية عن الجهاز الحكومي بقرار من مجلس الوزراء واستقدام خبير لاعداد الشروط المرجعية ومذكرات التفاهم وتقييم قطاع البريد بموجوداته والاعداد لاستقدام عروض من ادارات البريد المتخصصة والمؤهلة لتوقيع عقد ادارة للقطاع لفترة 4 سنوات في اب من عام 2001 والتعاقد مع ادارة بريد مؤهلة ومخصصة في ايلول من عام 2001

3. سيتم توقيع عقد ادارة مع ادارة بريد عالمية لفترة انتقالية مدتها اربع سنوات. وتم تعيين شركة POSTAL NEPOSTAL البريد قطاع هيكلية اعادة من الاولى المرحلة لتنفيذ الهولندية AFFAIRS

مشروعات التهوين (وزارة التهوين سابقاً)

1. تم تأسيس شركة مساهمة عامة مملوكة بالكامل للحكومة. وتضم هذه الشركة مشروعات وزارة التهوين سابقاً (المطحنة، الصوامع، المستودعات العادية والمبردة)
2. تم في نيسان من عام 2001 تعيين انتلاف استشاري فني وقانوني واداري ومالي يتولى القيام باعادة تقييم موجودات الشركة واختيار الاسلوب الامثل لخصخصتها وتقديم الدعم للسير في اجراءات الخصخصة وفق الاسلوب المفضل

قطاع التعدين

تم فصل نشاط الحفر في شركة البترول الوطنية عن نشاطات الاستكشاف والانتاج والتسويق وجرى تأسيس شركة منفصلة للحفر بتاريخ 17/2/2000 باسم شركة البترول للحفر تهيئاً لتخصصيتها

ميناء العقبة

وافق المجلس الاقتصادي الاستشاري في اجتماعه بتاريخ 10/1/2001 على استراتيجية خصخصة ميناء العقبة والتي تتمثل بتقسيم أنشطة وحدات الميناء الى وحدات منفصلة وتخصيصها على مراحل حسب الاولويات، واحتفاظ الحكومة بهلكية المنشآت والاراضي وبالدور الرقابي ، وتحويل عمليات الاستثمار والادارة والتشغيل والصيانة الى القطاع الخاص وفق اتفاقيات خاصة بذلك، وتشكيل لجنة توجيهية برئاسة رئيس مجلس مفوضي هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة للإشراف على اعداد الدراسات ووضع استراتيجية الخصخصة وتنفيذها وتشكيل فريق عمل لمتابعة اجراءات التنفيذ في شباط 2001 ، وتعيين انتلاف استشاري مالي وقانوني وفني واداري في أيار 2001 بحيث يقوم بتقديم الخبرة والمعونة اللازمة لاستكمال الاصلاحات الشاملة والسريعة التي تقوم بها مؤسسة الهوانية في تشرين اول من عام 2001 ودراسة افضل البدائل المجدية لخصخصة الميناء استناداً الى الدراسات الفنية ودراسات الجدوى ورفعها الى اللجنة لدراستها وعرضها على مجلس الوزراء في تشرين اول 2001 واعتماد الاسلوب المفضل للخصخصة والسير بإجراءاته وانجازها في أيار 2002

شركة مناجم الفوسفات الاردنية

وافق المجلس الاقتصادي الاستشاري في اجتماعه بتاريخ 10/1/2001 على استراتيجية خصخصة الشركة والتي تركز على اعادة هيكلة الشركة من الناحية التنظيمية والادارية والمالية والفنية، والتركيز على انتاج الفوسفات عالي النسبة ودعم خطط زيادة الصادرات وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع، وفصل نفقات الأنشطة المختلفة للشركة لتحديد عبء كل منها وطرق العلاج. وفصل وحدة الإسمدة عن شركة الفوسفات وتحويلها إلى شركة تهيئاً لخصخصتها وتبني أفضل بدائل الخصخصة التي تعزز القدرة التنافسية للشركة. وهما يذكر بأن ملكية الحكومة في الشركة تبلغ 41.4 بالمائة

شركة البوتاس العربية

وافق المجلس على استراتيجية خصخصة الشركة والتي تركز على فصل أنشطة الشركة عن النشاطات الهكولة (النقل، الاسكان، الخدمات الطبية وغيرها) واتاحة المجال للقطاع الخاص للاستثمار فيها وتبني أفضل بدائل الخصخصة التي تهدف الى تنفيذ الخطط التوسعية للشركة وتحسين مستوى الخدمة المقدمة وتعزيز كفاءة الشركة وقدرتها التنافسية. حيث قامت الحكومة في 16/10/2003 ببيع (50%) من حصتها في رأسمال الشركة والبالغة (21.662.550) سهم لشريك استراتيجي وهي شركة Saskatchewan of Corporation Potash الكندية ، وبذلك تصبح نسبة مساهمة الحكومة في رأسمال الشركة 27 بالمائة

Source URI:

<https://ammanstockexchange.jo/ar/print/pdf/node/7373>